شفاء السقيم

محمد صقر

٢١٤

ش . ج

شفاء السقيم في الرحمن الرحيم، تأليف الجمازي، مصطفى بن محمد من علماء القرن الرابع عشر الهجري . خط القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .

١١ ص	١٧ س	١٧x٢٤ سم

نسخة جيده، خطها نسخ معتاد .

٦٧٠

ا ـ اصول الدين	أ ـ المؤلف	ب ـ تاريخ النسخ

١٠

هذه

رسالة جليلة تسمى
شفاء السقيم
في الرحمن
الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي الرحيم الرحمن الذي لا غاية لرحمانيته ورحيميته و[illegible] الحسبان
والصلاة والسلام على الرحمة الشاملة لكافة الاكوان و[illegible] آله وصحبه والتابعين
لهم مدى الازمان اما بعد فيقول افقر الخليقة الذي [illegible] [illegible]
الراجي اغتراف الفيض الرحماني من منهل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] صفر الحنفي الحجازي المدني قد اطلعت على رسالة لبعض اهل هذا الوقت
الخطير المتصدين لتدريس العلم الشريف بمدينة البشير النذير تتضمن الاعتراض
على بعض علماء مصر المحروسة الذي كان قد وفد الى المدينة المنورة لقصد المجاورة
برحابها المانوسة وابتدأ في اقراء بعض الكتب التوحيدية لبعض من طلبة
العلم بحرم خير البرية وعند تقريره على صفتي الرحمن الرحيم زعم ان ما اشتهر
في الكتب والرسائل من ان الرحمن ابلغ من الرحيم قول باطل لانه يقتضي التفاوت في
صفات الله تعالى العلية وهي لا تحتمل الزيادة والنقص لما لها من وجوب القدم و
الازلية هذا ما ذكر في الرسالة المذكورة والمعترض عليه وان لم يصرح المعترض
بذكر اسمه استغناء بشهرته وعلمه هو العلامة الوحيد والمحقق الفهامة
الفريد الشيخ محمد بن خليل الهجرسي سقانا الله تعالى واياه من كاس شراب محبته
الاقدسي واطال المعترض بما ساقه مما اخرجه عن سنن الانصاف حتى ترك
اصول مذهبه وما عليه ائمة السادة الاحناف وحاد عن طريقة الماتريدية

الحنفية

الحنفية وكلام المحققين في العقائد الدينية وما حمله على ذلك الا ضروة الاعتراض
والانتقاد لعدم وقوفه على ما يعنيه المعترض عليه وقصوره عن المراد وكل
وجهة هو موليها لكن المعترض معذور لانه ليس يدريها كما ستقف عليه
[illegible] [illegible] العليم [illegible] الذليل الحقير [illegible] فجمعت جملا كافية في
[illegible] [illegible] [illegible] الانتقاد وسميتها شفاء السقيم في الرحمن الرحيم فاقول
وبالله التوفيق واساله الهداية لسلوك اقوم طريق فانه لا رب غيره
ولا خير الا خيره عليه توكلت واليه انيب وهو اكرم مسؤول واقرب مجيب
اعلم انه كما تاهت العقول في ذاته المقدسة سبحانه لاحتجابها بنور العظمة
والجلال تحيرت ايضا في الصفات والاسماء الدالة عليها كانه انعكس اليها
من تلك الانوار اشعة بهرت اعين المستبصرين فاختلفوا في الرحمن الرحيم
اهما عربيان ام معربان والحق انهما عربيان مشتقان من الرحمة المرادة في حقه
تعالى بالاحسان او ارادة الاحسان وقد كثرت اقوال العلماء فيهما
وفي امثالهما مما هو عليه صورة صيغة المبالغة من صفاته تعالى واسمائه
فقال بعضهم ان الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان والمبالغة فيهما ليست حقيقية
لانهما صفتان قديمتان كما ستقف عليه والمبالغة الحقيقية في القديم محال
لانها تثبت للشيء اكثر مما له في نفسه وصفاته تعالى متناهية في الكمال
وحينئذ فلا تمكن المبالغة لانها انما تتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان

من الصفات الحادثة وصفاته تعالى بالغة النهاية فى كمالها ا ه اما من
صيغ المبالغة فى صفاته تعالى فهو مجاز بالنسبة الى فهم العقلاء او ما هو لهم
فى كرم ربهم تعالى وليس معنى المبالغة فى صفاته تعالى ما هو بحسب زيادة
الفعل بل ما هو بحسب تعدد المفعولات ولا شك ان تعددها لا يوجب
للفعل زيادة اذ الفعل واحد يقع على جماعة ولهذا قيل فى مبالغة حكيم هى
بالنسبة الى تكرار حكمه بالنسبة للشرايع كما فى الاتقان عن الزركشى افاده
العارف الخادمى فى شرح البسملة ومنه تعلم ان المبالغة الحقيقية فى صفاته
تعالى بمعنى اثبات معنى لها اكثر مما لها فى نفس الامر ممنوعة اجماعا وهذا هو
صريح كلام العلامة الفاضل الشيخ محمد الهجرسى فى شرحه على صلوات القطب
الغوث الرئيس شيخ شيخنا سيدى احمد بن ادريس رضى الله عنه و
نصه فى مختصر شرحه الكبير والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان ولم
يقصد بهما مبالغة حقيقة اما الاول فليس من المبالغة فى شىء لا معنى
ولا صورة لان المبالغة الحقيقية فى حق الحق محالة لاقتضائها الزيادة والنقص
ولا نهاية لكمال صفات الله تعالى وفعلان اي الذي جاء رحمن على وزنه
ليس من صيغ المبالغة اي الخمسة المعدودة فى قول صاحب الخلاصة فعال
او مفعال او فعول البيتين قال وقاعدة زيادة المبنى مهدومة بحاذر
وحذر واما الرحيم فولو انه من صيغ المبالغة كغفور وغفار بيدانه

لم يقصد

لم يقصد به المبالغة حقيقة لا من حيث المعنى بل ولا المتعلقات كما زعمه بعض
المحققين دفعا به استشكال ورود المبالغة فى اسمائه تعالى بل انما اتى
بها مجازات للاساليب العربية لمقتضيات الاحوال حفاظا على وجوه المبالغة
الذي نزل التنزيل بها على ذرها ولاجل الترهيب والترغيب فاذا سمع الكافر اسم
الجبار ارتدع واذا سمع المسرف من عصاة الامة اسم الرحيم والغفار رجع
راجيا رحمة ربه فى التوبة عليه وغفران ذنبه اه مع بعض ايضاح
فهذا صريح كلامه وهو كما ترى نحو ما ذكرته ومن هذا ما ذكره المحقق
القسطلانى فى شرح البخارى اول كتاب التفسير وهنا فائدة حسنة وهي
ان بعض المتاخرين كان يقول ان صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة
كغفار ورحيم وغفور كلها مجازات هي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها
لان المبالغة هى ان ينسب للشئ اكثر مما له وصفات الله تعالى متناهية
فى الكمال لا يمكن المبالغة فيها وايضا فالمبالغة انما تكون فى صفات تقبل الزيادة
والنقص وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك اه ويشهد لهذا قول
الامام البخاري الرحيم والراحم بمعنى واحد كالعليم والعالم انتهى هذا وذكر
كثير من المحققين الابلغية فيهما ثم اختلفوا فقال بعضهم بابلغية الرحمن
على الرحيم وبعضهم بالعكس وقيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة فلا تفاوت ومع
هذا لا شك انهما متحدان فى المفهوم الاصلى وهي الرحمة التى توخذ فى حقه

تعالى باعتبار غايتها وهي ارادة الانعام فهي صفة ذاتية قديمة من الصفات
الوجودية القائمة بذاته تعالى وقد اختلف فيها هل هي عين الذات او
غيرها او هي لا عينها ولا غيرها فعند المتكلمين من اهل السنة هي غيرها
ضرورة تغاير الصفة للموصوف قائمة بالذات المقدسة وعند اهل الحق
العارفين منهم لا عينها ولا غيرها وقد يرجع هذا لما قبله على معنى لا هي
غير الذات غيرا منفكا ولا هي عينها لان الصفة غير الموصوف وبهذا
قال العارف اللقانى فى جوهرته ثم صفات الذات ليست بغير او بعين الذات
فالرحمن الرحيم صفتا ذات قديمتان ترجعان للارادة وقيل ان الرحمة بمعنى
الانعام فتكون صفة فعل وصفات الافعال اختلف فيها علماء الكلام هل
هي قديمة او حادثة ومذهبنا معاشر الحنفية وهي طريقة الماتريدية انها
قديمة ترجع لصفة التكوين القديمة فهي صفة وجودية ذاتية لكن ان تعلقت
بالمخلوق تسمى خلقا وان تعلقت بالاعدام تسمى اعداما وان تعلقت
بالانعام تسمى انعاما وهكذا والحاصل ان صفات الافعال كالرحمة
والانعام على مذهب الحنفية قديمات ازليات كصفة القدرة والارادة وعلى
هذا لا تفاوت بينها لانها على نهاية الكمال فى ذاتها وفيما تعلقت به فالابلغية
فى الرحمن الرحيم غير حقيقية كما قلنا وهذا ملحظ من قال به من العارفين والمحققين
وملحظ الفاضل الشيخ محمد البجيرمى كما علمته من كلامه ولقد تساهل المعترض

لسبب

لسبب ما قام به من داعى الحقد والشرور وسوء التقصير والقصور حتى
ذهل عما عليه اهل مذهب السادة الحنفية من ان صفات الافعال كالانعام
قديمات كما اسمعناك فجرى المعترض على مذهب الاشاعرة القائلين بحدوث
صفات الافعال لانها عندهم تعلقات القدرة التنجيزية الحادثة حيث
عبر فى كلامه بان الابلغية تكون فى المتعلق كالانعام ولم يدر ان الانعام
صفة قديمة على مذهب الماتريدية الحنفية والقديم لا تتصور فيه
المبالغة وما جاء من صفاته تعالى على صيغ المبالغة فهو بالنسبة لفهم العقلاء
ومأمولهم فى كرم ربهم سبحانه وتعالى فان الاسماء الالهية الكمالية المشتركة
بين الجمال والجلال كالرحمن جميع الوجود مظهر وصورة لكل اسم منها من كل
وجه وبكل اعتبار والرحيم من الاسماء الجمالية وهي تعم الوجود من حيث الاثر
عموما وخصوصا فالموجودات باسرها مظاهر جمال الحق قال العارف سيدى
عبد الكريم الجيلى فى الانسان الكامل الاسم الظاهر فى المرتبة الرحمانية هو
الرحمن وهو اسم يرجع الى اسمائه الذاتية [illegible] صفاته النفسية واختصاص
هذه المرتبة بهذا الاسم للرحمة الشاملة لكل المراتب الحقية والخلقية فان
بظهوره فى المراتب الحقية ظهرت المراتب الخلقية فصارت الرحمة عامة فى جميع
الموجودات من الحضرة الرحمانية وبالجملة فالرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة
وقد قال علمت ان كثيرا من المحققين قالوا بابلغية الرحمن على الرحيم

فهو اعم والرحيم اخص واتم وقيل بابلغية الرحيم على الرحمن وقيل كلاهما ابلغ
من الاخر وجهة البلاغة فيهما مختلفة وقيل هما بمعنى واحد فلا تفاوت
بينهما فهما متحدان فى اصل الرحمة التى هى الانعام او ارادته وكلاهما صفة
قديمة وعلى القول بالمبالغة فهي ليست حقيقية لان المبالغة الحقيقية
تثبت للشيئ اكثر مما له فى نفسه وتتصور فى صفة تقبل الزيادة والنقصان
وصفاته تعالى بلغت النهاية فى كمالها والعموم والشمول لمتعلقاتها
ومفعولاتها فمن اين الزيادة لمتعلق زائد على ذلك فالرحمن الرحيم وان كان
فيهما صورة المبالغة بزيادة المبنى فى الاولى وبالصفة فى الثانية فان المبالغة
فيهما غير حقيقية كما علمت وقول المعترض ان صفات الافعال قابلة
للزيادة وكذا صفات الذات باعتبار متعلقاتها يعارض بانها اذا بلغت النهاية
والعموم لمتعلقاتها باجمعها فمن اين الزيادة على ذلك على ان قوله بقبول صفات
الافعال الزيادة وتفرقتها عن صفات الذات ذهول وخروج عن مذهبه
مذهب الماتريدية الحنفية الى مذهب الاشاعرة القائلين بحدوث صفات
الافعال وهذا المعترض ماتريدى حنفى عدل عن مذهبه لضرورة
الاعتراض واستدلاله بقول شيخنا وشيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الباجورى
وعليم بمعنى عالم وهو الذى علمه شامل لكل ما من شانه ان يعلم فصيغة المبالغة
باعتبار الكثرة فى المتعلق وان كان صفة العلم واحدة لا تكثر فيها اهـ حجة

عليه

عليه لا له لان كل صفة من صفاته تعالى بالغة نهاية الكثرة فى متعلقاتها
وشاملة لها وهذا هو المراد بقوله وعليم بمعنى عالم هو كقول الامام البخارى
فى صحيحه والرحيم والراحم بمعنى واحد كالعليم والعالم وهو كاف فى ذلك على
ان الاستاذ الباجورى شافعى المذهب سالك مسلك الاشاعرة كما لا يخفى
نعوذ بالله من عدم الانصاف وسقامة الفهم بل جميع استدلالاته لا تخرج
عن هذا فتدبر وقد اكثر النقل لمراده حتى خرج عن الموضوع بما لا حاجة
اليه ولا ارتباط فيه لما هو بصدده فانعكس الامر عليه وخالف مذهبه
من ان صفات الافعال قديمة والقديمة لا تقبل الزيادة والنقصان حيث صرح فى
كلامه بقوله ان الانعام يحتمل الزيادة والنقصان وارادة الله تعالى لا تحتمل
زيادة ولا نقصانا على مذهب من يقول انها صفة ازلية اهـ فتراه جعل صفة
الفعل حادثة قابلة للنقص والزيادة وان الارادة صفة ازلية على مذهب من
يقول بذلك فلا تحتمل ولا يخفى على اى احد ان اهل السنة والجماعة من الاشاعرة
والماتريدية متفقون على ان الارادة صفة قديمة ازلية ولم يقل بحدوثها الا
اهل البدع والضلال كالكرامية فانظر ما فى كلامه من الخلل والاختلال مع معارضته
لما ذكره قبله بقوله والارادة صفة ازلية قديمة لا يستقيم لها الحدوث فهذا مطابق
لما عليه اهل السنة والجماعة غير ان قوله اثر ذلك فالحدوث فى الاستقبال يكون
باعتبار التعلق التنجيزى لحادث فيه نظر لان الارادة لها تعلقان تعلق صلوحى

قديم وتعلق تنجيزي قديم فقط وبعضهم جعل لهما تعلقا تنجيزيا حادثا وهو
تخصيص الله تعالى الشيء عند ايجاده بالفعل والتحقيق ان هذا اظهار للتعلق
التنجيزي القديم لا تعلق مستقبل افاده شيخنا وشيخ مشايخنا الباجوري في حاشيته
على الجوهرة واستظهر شيخنا العلامة المحقق الشيخ احمد الاجهوري في تقريره
على الحاشية المذكورة انكار التعلق التنجيزي الحادث حيث قال بل الظاهر انكار
التخصيص الحادث بالكلية واظهار التخصيص القديم انما هو بتعلق القدرة الذي
هو الايجاد والاعدام اهـ فقد تبين لك ان المعترض عدل عن جادة التحقيق
وحاد عما عليه مذهبه من قدم صفات الافعال وجرى على مذهب الاشاعرة القائلين
بحدوثها واتى بادلتهم ترويجا لمقصده ومن هذا قوله قال الدماميني ان صفاته
تعالى التي على صيغ المبالغة كرحيم مجازية اذ لا مبالغة في صفاته تعالى لانه
تثبت للشيء اكثر مما له او تدل على الزيادة فيما يقبلها وصفات الباري منزهة عن
ذلك قال قلت هو ليس بشيء لان صفات الافعال قابلة للزيادة وكذا صفات
الذات باعتبار متعلقاتها وان لم تقبله في ذاتها كما صرحوا به انتهى واذا علمت ما ذكرنا
تعلم ان مبنى الاعتراض ان الشيخ الهجرسي وان لم يصرح المعترض باسمه في رسالته
يمنع ما ذكره غيره منعا كليا حتما ويقول ببطلانه مع انه ليس كذلك وانما هو
رجح عدم المبالغة الحقيقية في الرحمن الرحيم وفي ما جاء على وزان صيغ المبالغة
لاقتضاء المبالغة الحقيقية الزيادة والنقصان ولا نهاية لكمال صفات الله تعالى

وان جنح

وان جنح بعضهم الى خلافه ولكل وجهة هو موليها على ان كثيرا من المحققين
منهم الاعلم وابن مالك مالوا الى ان الرحمن علم على الذات العلية واختاره ابن هشام
في المغني قائلا ان الحق قول الاعلم وابن مالك ورد على الزمخشري قوله بتقدم
الرحمن على الرحيم للمبالغة وان الرحيم جعل كالتتمة والرديف وقال انه اي قول
الزمخشري غير متجه قال العلامة الدسوقي في حواشيه على المغني اي لان
الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هي في الصفات لا في العلم اهـ فالاعلام لا
توصف بالبلاغة وان جاءت على وزان صيغ المبالغة كغفور وشكور لان
اسم العلم يعين المسمى في الفهم ويصوره في الخيال ويحضره في الوهم ويحفظه في الذكر
سواء كان المسمى موجودا حاضرا ام لا فالاول كما تعرف المسمى الى من يجهله الاسم
لانه به يعرف وهل هو عين المسمى او غيره خلاف ولا سبيل الى معرفته
تعالى الا من اسمائه وصفاته وهذا اخر ما اراد الله تعالى ايراده على يد
عبيده الذليل الحقير وهو الناطق على كل لسان ومنه الامر واليه المصير ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه
في البدء والختم والحمد لله رب العالمين